دور المشاركة المجتمعية في تفعيل المخططات الإستراتيجية للمدن*

مهندسة/ جهاد مصطفي الخياط[١]، دكتور/ ذاكر موسى تمام[٢] ، دكتور/ محمود على أحمد[٢]

ملخص البحث

تعد المشاركة المجتمعية أحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية العمرانية، حيث تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة في إعداد وإدارة وتنفيذ مخططات التنمية بما يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة.

يعرض البحث دراسة لمفهوم المشاركة المجتمعية وأهميتها في تفعيل المخططات الإستراتيجية للمدن، والتعرف على أساليب ومستويات المشاركة، ثم يلقي البحث الضوء علي نماذج أجنبية (المانيا، سنغافورة) ونماذج محلية (التنمية المتواصلة لمدينة الإسماعيلية، التنمية الشاملة لمدينة الأقصر) لعملية المشاركة المجتمعية في إعداد المخطط الإستراتيجي، حيث يبين هذه النماذج مدي تأثير عملية المشاركة علي تفعيل المخطط وتحديد المشروعات ذات الأولويات.

ويعتمد الباحث في هذه الدراسة علي منهج الإستقراء في استعراض الأدبيات السابقة لمفاهيم المشاركة المجتمعية وأهميتها في تفعيل المخططات الإسترتيجية، ويعتمد أيضا المنهج الإستنباطي في استنباط آليات لكيفية تفعيل المخطط الإستراتيجي من خلال عملية المشاركة المجتمعية ويخلص البحث في النهاية إلي صياغة آليات لتفعيل المخطط الإستراتيجي باستخدام عملية المشاركة المجتمعية، ووضع مجموعة من التوصيات تهدف إلي رفع كفائة عملية المشاركة في لمخططات الإستراتيجية للمدن، وذلك لتحويلهاإلى مشاريع يمكن تنفيذها على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية -شركاء التنمية - المجالس الشعبية - المجلس التنفيذي.

المقدمة

إكتسبت المشاركة المجتمعية فى التنمية العمرانية خلال العقود الماضية أهمية كبيرة حيث استخدمت كعامل أساسى فى استراتيجيات التنمية، وتؤدي المشاركة المجتمعية في العملية التخطيطية عامة وفي عمل المخططات الإستراتيجية خاصة دوراً مهماً في المساعدة في تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان مما يسهل رسم السياسات لمعالجةهذه المشكلات والصعوبات وزيادة أوجه التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالعملية التخطيطية، وتتبلور الإشكالية البحثية في عدم اهتمام الإدارات المحلية بعملية المشاركة المجتمعية في إعداد المخططات، وضعف قواعد المعلومات وآليات نشرها لتكون متاحة لكل الأطراف.

يهدف البحث إلي صياغة آليات لتفعيل المخطط الإستراتيجي باستخدام عملية المشاركة المجتمعية، وقد تم استعراض بعض الادبيات التي تبحث في مفاهيم المشاركة المجتمعية وهي (بركات٢٠١٤) تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، ودراسة (ريهام جودة ٢٠١٦) المشاركة المجتمعية مفتاح حل لغز العشوائيات، ودراسة (فؤاد٢٠١٦) صياغة منظومة آليات إعداد المخططات الإستراتيجية العمرانية للمدن المصرية.

هدف البحث

- بيان دوروأهمية المشاركة المجتمعية في تفعيل المخططات الإستراتيجية للمدن، لتكون أكثر توافقية وملائمة لاحتياجات السكان وفق آلية مرنة ومدروسة.

- صياغة آليات لتفعيل المخطط الإستراتيجي باستخدام عملية المشاركة المجتمعية.

* البحث من رسالة ماجستير بعنوان (المشاركة المجتمعية وأثرها علي التنمية العمرانية)

[١] - بكالوريوس هندسة التخطيط العمرانى - جامعة الأزهر

[٢] - أستاذ مساعد بقسم التخطيط العمراني - كلية الهندسة - جامعة الازهر

- الخروج بنتائج وتوصيات تطمح إلى تفعيل المشاركة المجتمعية في إعداد الخطط الاستراتيجية للمدن المصرية.

الإشكالية البحثية

يمكن بلورة الإشكالية البحثية في الآتي:

- عدم اهتمام الإدارات المحلية بعملية المشاركة المجتمعية في إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن واقتصرت عملية المشاركة علي فريق العمل وغياب الدور الفعلى للأطرف الأخرى المعنيين بعملية التنمية وهم المجتمع المحلي وقد أثر ذلك بدرجة كبيرة على إمكانية تنفيذ هذه المخططات.

- ضعف قواعد المعلومات وآليات نشرها لتكون متاحة لكل الأطراف، وغياب ثقافة الحوار فى التعامل بين الأطراف المختلفة.

المناهج البحثية

يستخدم الباحث عدداً من المناهج:

* المنهج الإستقرائي في عرض الأدبيات السابقة والخلفية النظرية.

* المنهج الإستنباطي في استخلاص مقومات نجاح عملية المشاركة في تفعيل المخططات الإستراتيجية للمدن.

١ - التوجهات النظرية لمشاركة المجتعية

١ -١ - تعريفات ومفاهيم المشاركة المجتمعية

تعرف المشاركة المجتمعية في العملية التخطيطة بأنها مشاركة قطاع عريض من السكان وشركاء التنمية المعنيين في مشروعات التنمية المختلفة، حيث تتم المشاركة في إعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية من وجهة نظر احتياجاتهم لتحسين مستوي المعيشة، وذلك للإستفادة من قدرات السكان سواء التعليم أو الصحة أو المهارات لضمان كفائة المشروعات الناتجة، وإعطاء كل شخص فرصة للمشاركة فيها[١].

تعريف شركاء التنمية

يقصد بشركاء التنمية الأفراد والجماعات التي تربطهم معاً مصلحة مشتركة وتمتلك علاقات تفاعلية متباينة الشدة والتأثير بمجمل فاعليتها وبصيغ وأشكال مختلفة[٢].

المجالس الشعبية: هي تلك التنظيمات الشعبية المنتخبة من قبل الأهالي وتشكل بكل مجلس شعبي محلي علي جميع المستويات (محافظة، مركز، مدينة، احياء، قري) لجان متخصصة لدراسة الموضوعات التي تدخل في اختصاصها قبل عرضها علي المجلس[٣].

المجلس التنفيذي: هي الهيئة التي يقتصر دورها علي تنفيذ القوانين التي تقررها الهيئة التشريعية وتتكون من جميع الموظفين الذين يقومون بتنفيذ القواني[٣].

القطاع الخاص المحلي: وهي المؤسسات الإقتصادية على المستوى المحلي مثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المقاولون المحليون.....الخ [٣]

١ -٢ - المبادئ الأساسية للمشاركة المجتمعية

تتعدد مبادئ المشاركة المجتمعية وهي كالتالي[٤]:

- **الشمولية (إشراك كافة الطبقات):** يجب أن تشمل المشاركة جميع فئات المجتمع (النساء، الرجال، الفئات المحرومة،الفئات الأكثر فقرا ..) لا يقتصر علي فئة دون أخري.

- **المشاركة في كافة الخطوات والمراحل (الإستمرارية):**

يجب أن تشارك جميع الطبقات والفئات في كل مراحل المشروع (الإعداد، ووضع الخطة، واتخاذ القرار، والتنفيذ والمتابعة، والتقييم).

- **التفاعلية:** وتعني الإتصال بين المجالس المحلية للمدن والسكان، بالوسائل والطرق المناسبة.

- **الشفافية:** وتعني الوضوح والمصارحة ما بين السكان المحليين والمجالس المحلية للمدن.

١ -٣ - أهداف المشاركة المجتمعية فى إعداد المخططات الإستراتيجية العامة للمدن[٥]

- تحفيز مبدأ المشاركة لدى كافة شركاء التنمية من خلال عقد لقاءات لتوضيح المفهوم والغاية من المشاركة المجتمعية وذلك يكون فى المرحلة التحضيرية للمشروع.

- وضع تصور واضح لأهم مشاكل المدينة ومحيطها الأشمل فى كافة القطاعات (العمرانية، الإقتصادية،الإجتماعية، البنية الأساسية) من وجهة نظر المشاركين كل حسب تخصصه.

- المشاركة في الإتفاق على أهم القضايا بالمدينة وتحديد أهداف التنمية المرجوة الوصول إليها من خلال الرأى والإستراتيجيات المقترحة بالمدينة ومحيطها الأشمل فى كافة القطاعات.

- تحديد خطط عمل ذات نتائج وأهداف ومشروعات محددة وتوقيعها على برامج زمنية، وتوزيع الأدوار والمسئوليات على المشاركين لتمكينهم من المتابعة والتنفيذ ويتم ذلك وفق الميزانيات المعتمدة من الدولة وتشجيع المشاركة بين القطاع الحكومى والخاص.

مستويات المشاركة للمشاركة المجتمعية العديد من المستويات تتحدد وفقا لنوعية الأطراف المعنية ونوعية القرارات التى سيتم اتخاذها، وتم دراسة عملية المشاركة ومستوياتها من خلال المراجع العالمية والخبرات الدولية فى هذا المجال لتحقيق شراكة فعالة وبناءة، وقد أجمعت الدراسات على أن مستويات المشاركة خمسة مصنفة وفقا للتأثير على الأطراف المشاركة بدءا من انعدام التأثير وحتى أقصى درجات التأثير وهى التمكين[٦]، كما في شكل رقم (١)، وجدول رقم (١).

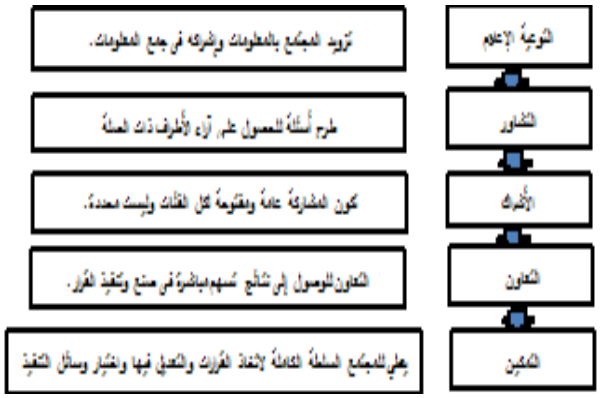

شكل رقم ١ - مستويات المشاركة المجتمعية المصدر:الباحث

جدول رقم ١ - يوضح هدف وتأثير مستويات المشاركة المختلفة علي المخططات الإستراتيجية المصدر الباحث عن المصادر(٦،٧)

مستوي المشاركة	التوعية والاعلام	التشاور	الإشراك	التعاون	التمكين
الكيفية[٧]	- تزويد المجتمع بالمعلوماتوإشراكه فى جمع المعلومات - تسليط الأضواء على المشكلات التى تواجه المجتمع وقضايا التنمية الرئيسية	- طرح أسئلة للحصول على آراء الأطراف ذات الصلة التى يتم وضعها فى الاعتبار	يتم منح المجتمع المشارك الفرصة المستمرة للتعبير وطرح الرؤوى التى يتم تدوينها وتسجيلها	- يتعاون المجتمع بشكل مباشر فى إيجاد صيغة توافقية مناسبة ويلتزم من خلالها بالتعاون للوصو إلى نتائج تسهم مباشرة فى صنع وتنفيذ القرار	فى هذا المستوى يتاح للمجتمع فرصة لإتخاذ القرار بنفسه وتفوض إليه السلطات كاملة فى التعديل أو تحديد وسائل التنفيذ
الهدف[٧]	- توضيح أساليب المشاركة المتوقعة - طرح وتوزيع الأدوار	- الحصول على مدخلات مباشرة ووضعها فى الإعتبار أثناء عملية إتخاذ القرار	- العمل المباشر مع المجتمع للحصول على مدخلاته بشكل يؤثر مباشرة على صنع القرار	- خلق روح التعاون تسمح بشراكة فعالة والإلتزام بتحقيق توافق لاتخاذ قرار معين	- وضع آلية شاملة لتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة التى تكون خارج التصويت الأساسية
التأثير علي المجتمع[٧]	- لفت الإنتباه لأهمية المشروع	- الوعد بأن الأراء المطروحة سيتم وضعها فى الإعتبار	- الشعور بالاهتمام والمسئولية اتجاه المشروع	فإن درجة الشفافية والصدق لفريق العمل يؤدى الى الحماس الشديد	- دعم سياسى وحكومى يؤدى إلى تفويض السلطات ووضعها فى يد المجتمع
الوسائل المتبعة	- الإجتماعات العامة - عرض القضايا من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية	- وتتم من خلال مقابلات مباشرة مع الأطراف ذات الصلة وطرح أسئلة استبيانات	- الإجتماعات العامة، المؤتمرات الشعبية مع الاستعانة بوسائل الإعلام لطرح ومناقشة القضايا	- المؤتمرات والندوات وورش العمل وتضم ممثلين لكل الفئات	- التصويت أو الإقتراع العام
دور الهيئة المحلية[٦]	- سوف تحافظ الهيئة على اطلاع الجمهور وتزويده بالمعلومات	- تزويد الجمهور بالمعلومات، والإستماع إلى قضاياه المطروحة واهتماماته وتقديم تغذية راجعة حول مساهمة الجمهور في التأثير على القرار	- التعامل المباشر مع قضايا الجمهور المطروحة بحيث تنعكس في البدائل والحلول التي تم تبنيها وتقديم تغذية راجعة للجمهور حول مساهمته في التأثير على أتخاذ القرار	- التوجه إلى الجمهور للحصول على النصيحة مباشرة وللبحث عن حلول خلاقة وتبني نصيحة الجمهور في القرار المتخذ الى اقصى حد ممكن	- تضع الهيئة المحلية اتخاذ القرار في يد المجتمع المحلي

١ -٥ - أساليب وأشكال المشاركة المجتمعية

تختلف أساليب وأشكال المشاركة المجتمعية عند إعداد المخططات الإستراتيجية كالتالى[٨]:

- **المشاركة المباشرة:** عبارة عن مشاركة مختلف فئات الشعب (هيئات وجماعات) مشاركة منتظمة ومستهدفة للسلطات الحكومية وتكون في صور مختلفة مثل إستشارة الأهالي والمجموعات المستهدفة من خلال الإجتماعات، والمقابلات، والمؤتمرات العامة، وذلك لإلمام السكان بالمخطط الإستراتيجي والمشاركة في إعداده في مراحلة المختلفة وتمكينهم من صياغة المشروعات اللازمة.

- **المشاركة غير المباشرة:** تحدث بواسطة أشخاص معنيون، وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع ذاتية ومن أساليبها: (كتابة الرسائل، رفع الشكاوى والإقتراحات، حضور اجتماعات).

٢ - ملامح المشاركة المجتمعية في إعداد المخطط الإستراتيجي للمدن

٢ -١ - شركاء التنمية وفريق العمل في المخطط الإستراتيجي للمدن[٢]

* الإدارة المحلية متضمنة كافة الإدارات التخطيطية والتنفيذية المعنية.

* ممثلي المجتمع المدنى متضمنة المجلس الشعبى المحلى والقادات الشعبية.

* رجال الأعمال متضمنة كبار المستثمرين وأصحاب الأعمال التي تمثل اقتصاد المدينة.

* المنظمات غير الحكومية والنقابات.

٢ -٢ - صور المشاركة المجتمعية في مراحل إعداد المخطط الإستراتيجي للمدن[٩]

المرحلة الاولى (بيانات الوضع الراهن)

يتم في هذه المرحلة تحديد أهم المشاكل والقضايا بالمدينة وكذلك مقومات وإمكانات المدينة من وجهة نظر الشركاء، وذلك من خلال الإجابة على إستمارة الإستبيان التى بها مجموعة من الإسئلة الواضحة والمحددة كل فى تخصصه[10].

المرحلة الثانية (تحليل معلومات الوضع الراهن)

يتم عرض تحليل الوضع الراهن على فريق العمل الأساسى للمدينة لتحديد أهم المشاكل والقضايا على مستوى القطاعات المختلفة للمدينة.

المرحلة الثالثة (وضع المخطط الاستراتيجى المقترح)

يتم في هذه المرحلة تحديد مواطن الضعف والقوة والفرص والمخاطر على مستوى القطاعات المختلفة للمدينة.

- إقتراح الرؤى المستقبلية للمدينة يتم فيها وضع مقترحات الشركاء للقطاعات المختلفة.

- تحليل استمارات الإستبيان للشركاء من خلال الإستشارى للوصول إلى رؤية متفق عليها ثم طرحها على فريق العمل الأساسى واعتمادها، والإتفاق على المشاريع ذات الاولوية لتنمية المدينة ونطاقها الأشمل.

- تحديد أولويات التنفيذ طبقا للخطط الزمنية للمخطط على أن تكون متوافقة مع الخطط التنفيذية للقطاعات المختلفة بالدولة.

المرحلة الرابعة متابعة التنفيذ(للمخطط الاستراتيجى)

تم تشكيل فرق متابعة من شركاء التنمية الذين شاركوا فى إعداد المخطط الاستراتيجى للمدينة على أن يصدر بهم قرار من صاحب الصفة لتمكينهم من متابعة الأعمال.

٢ -٣ - آليات العمل في إعداد المخطط الإستراتيجي للمدن بالمشاركة المجتمعية

يوجد ثلاث آليات يتم العمل بها عند إعداد المخطط الإستراتيجى للمدن بالمشاركة المجتمعية [5]، وهى (ورش العمل وجلسات العصف الذهنى والإجتماعات الرسمية)، ومن المهم التفرقة بينها والتعرف على أهم السمات لكل منها:

أولا: نماذج ورش العمل التي يتم القيام بها

- يقوم الإستشارى بعدد من ورش العمل أهمهم ورشة عمل للشركاء لعرض أهم المشاكل والأسباب التى تم رصدها من خلال إجابات الشركاء على إستمارات الاستبيان.

- ورشة عمل لصياغة الأهداف وتحديد المشروعات ذات الأولوية.

- ورشة تقييم الأصول لتحديد الفرص المتاحة للتنمية ومواطن القوة التى تختص بها المدينة.

- ورشة عمل المجموعة الأساسية للإتفاق على الإستراتيجية النهائية، ويتم فيها عرض ومناقشة إستراتيجية التنمية حتى سنة الهدف، وبرنامج توطين وتنفيذ المشروعات ذات الأولية شكل رقم (٢).

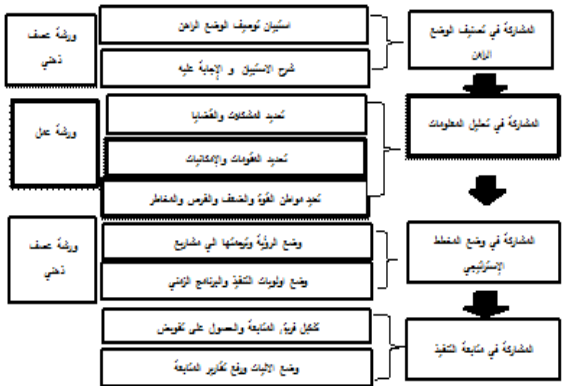

شكل رقم ٢ - بيان المشاركة المجتمعية في مراحل إعداد المخطط الإستراتيجي للمدينة - المصدر: وزارة الإسكان والمرافق المجتمعية -٢٠١٥

ثانيا - ورش عمل جلسات العصف الذهني

- ورشة عصف ذهني مع جميع شركاء التنمية لتحديد أهم المشاكل التى تواجه المدينة وأسبابها وآثارها وجميع المعلومات الخاصة بها.

- ورشة عصف ذهنى لتحديد الرؤية المستقبلية للمدينة وما ستكون عليه المدينة خلال فترة زمنية محددة وتعتمد في صياغتها على الإمكانات المحلية ومواطن القوة أو الفرص.

ثالثا - الإجتماعات الرسمية

- إجتماع المحافظ لتحديد قائمة شركاء التنمية إجتماع المحافظ الختامى لعرض توصيات المخطط الإستراتيجى العام للمدينة.

- الإجتماعات الختامية مع الأجهزة التنفيذية والخبراء كل فى تخصصه، على أن توثق جميع الإجتماعات بمحاضر رسمية

معتمدة من المجتمعين.

- تعد المخططات لإعتمادها وتوزيع المسؤليات المختلفة.

- إجتماع المحافظ لعرض نتائج دراسات الوضع الراهن وتحليلها، ويوضح الشكل رقم (٢) اجراء عملية المشاركة المجتمعية في إعداد المخطط الإستراتيجي للمدينة.

٢ -٤ - دور المشاركة المجتمعية في تفعيل المخطط الإستراتيجي للمدن: تعمل المشاركة المجتمعية علي تحقيق الأهداف الآتية في المخططات الإستراتيجية للمدن(١١):

- تقليل التكلفة: تعمل المشاركة علي ترشيد القرارات وترتيب الأولويات طبقا لاحتياجات السكان لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد.

- ضمان التأييد الشعبي والجماهيري للمشروعات: حيث تعمل المشاركة علي توفيق احتياجات السكان مع الموارد المحلية المتاحة للمدن لتحقيق رضا السكان عن المشروعات التنموية.

- توجية الموارد المحلية المتاحة نحو المشروعات اللازمة للمدن: حيث أنه نتيجة غياب المشاركة المجتمعية عن المخططات تؤدي إلي توجية اهتمام السكان نحو المشروعات الإستهلاكية دون تقدير المشروعات اللازمة للمدينة.

- تحقيق الفاعلية للمشروعات المختلفة

عن طريق توفير البيانات الحقيقية اللازمة، وضمان التعاون المشترك بين أفراد المجتمع والتكامل بين مستويات التنمية المختلفة.

التوظيف الأمثل للمساعدات الإجتماعية وتوظيفها لصالح السكان.

- تحديد الإحتياجات الحقيقية للسكان وتحديد المشكلات والصعوبات التي يواجهونها وبذلك يتم تحديد المشروعات اللازمة لهم وبذلك يتم إدارة الموارد المتاحة بكفائة عالية.

٣ - نماذج عالمية لعملية المشاركة المجتمعية في إعداد المخططات الإستراتجية للمدن

٣ -١ - نموذج (مدينة ستغافورة، وتجربة ألمانيا) وتتضح هذه النماذج في جدول رقم (٢).

جدول رقم ٢ - نماذج أجنبية لعملية المشاركة المجتمعية في المخططات الإستراتيجية (المصدر الباحث عن المصادر(١٢،١٣)

البلد	مميزات التجربة	آليات تفعيل عملية المشاركة
سنغافورة(١٢)	- إعتمدت علي سياسة التشاركية والتوافقية والملاءمة والتي تهدف إلى استدامة بيئية عمرانية وتحقيق المتطلبات المعاصرة للسكان - مشاركة أوسع شريحة ممكنة من السكان ووضع تصور للمخطط العام من خلال تحقيق الوفاق بين المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة أفرادا أو مجموعات في القضايا الأساسية التي تؤثر عليهم - تم تنفيذ المخطط العام بناءأعلي المعلومات الإرتجاعية Feed back لأصحاب المصلحة وتم معالجة المشاكل العمرانية الراهنة للمدينة وتحقيق بيئة عمرانية معاصرة - تم تقييم نجاح لمشروع من خلال رضا السكان عن المخطط العام للمدينة من خلال العدد القليل لاعتراضات سكان المدينة على المخطط حيث أدت التشاركية إلى فك التعارضات بين أصحاب المصلحة فيما بينهم وبين أصحاب المصلحة وهيئة التخطيط	- إطلاق الحكومة إعلان المشاركة - تحديد شركاء التنمية وهم : السلطة الحكومية وأصحاب المصلحة أفراداً كانوا أم مجموعات - مشاركة أصحاب المصلحة في جميع مراحل المشروع من مرحلة جمع البيانات إلى صنع القرار - تم اختيار مجموعات التركيز من عدد من الاختصاصيين في مجالات مختلفة (أساتذة جامعيون ،وكالات مهنية وغيرهم) ممن يتمتعون بصلاحيات واسعة للتفاوض مع هيئة التخطيط حول القرار التخطيطي(عملية المشاركة كانت عملية باتجاهين Two-way process وابتعدت عن الأسلوب التقليدي في التخطيط Top- down نظراً للمشاركة الواسعة لجميع الأطراف
المانيا(١٣)	- تم تحديد كافة احتياجات سكان المنطقة وإشراكهم في العمل بفاعلية، والحفاظ علي الهيكل العمراني القائم - إعادة الثقة وإزالة الخوف من سكان المنطقة وذلك بالإتفاق علي القواعد الأساسية لعملية التطوير والتجديد لكي يتم المشروع بمراحل زمنية محددة خلال جدول زمني مع تقييم مراحل العمل بالمشروع أول بأول لعمل التعديلات اللازمة - العمل علي تطوير المباني السكنية وعدم اللجوء الي الهدم مباشرة، وتحسين الفراغات العمرانية الموجودة بالمنطقة - الإرتقاء بالخدمات العامة لكي تلائم الكثافة السكانية الموجودة - مراعاة حقوق جميع فئات المنطقة والمتأثرون بعملية التطوير - اختيار ممثلين عن جميع الفئات قادرين علي اتخاذ القرارت اللاّزمة وتحمل المسؤلية عند العمل بالمشروع - يجب أن تكون مصادر التمويل قوية ويعتمد عليها، والبحث عن مصادر تمويل جديدة	- وضع القوانين والتشريعات التي نصت علي ضرورة مشاركة المواطنين - التحديد الدقيق لمراحل المشروع - وضع آليات مختلفة لعملية المشاركة آليات تعتمد علي زيادة الوعي وآليات تعتمد علي التفاعل المباشر وآليات تعتمد علي إثارة الخيال لدي الأهالي - استخدام أساليب المشاركة المختلفة - توفير مصادر تمويل قوية وموثوق بها - تفعيل دور الحكومات والمنظمات الداخلية المحلية والجمعيات الشعبية لذلك كانت نتيجة المشاركة فعالة ومرضية للسكان

٣ -٢ - الإستفادة من تجربة سنغافورة في الواقع المصري

- يمكن الإستفادة من هذه التجربة في وضع المخططات الإستراتيجية للمدن وذلك من خلال مقابلات نوعية مع عينات عشوائية تمثل السكان وأصحاب المهن والأنشطة التجارية بشكل يغطي كامل المجتمع بشكل متساوٍ.

- إختيار قادة من سكان المدن ممن يتمتعون بشخصية قيادية ومسؤلة كممثلين لأصحاب المصلحة، وعمل منظمات غير حكومية، والجمعيات الأهلية والمجالس الشعبية للعمل كحلقة وصل بين السكان وأصحاب القرار ولا بد من الشفافية والنوايا الصادقة للنهوض بالمدن وتنفيذ المشروعات اللازمة علي أرض الواقع.

- تمييز دور النساء واختيارقيادات ممثلة عنهن للمطالبة باحتياجاتهن، والإستفادة منهن في توفير مصادر مالية لتمويل

المشروع.

- تقييم المشروع وقياس مدي نجاح العملية التخطيطية من خلال رضا السكان عن المشاريع المنفذة وأثر تلك المشروعات علي حياتهم الإجتماعية والإقتصادية والبيئية و....إلخ.

٣ -٣ - الإستفادة من التجربة الألمانية في الواقع المصري عامة:

أ - وضع قوانين صارمة تعطي للمواطن حق المشاركة الفعلية في مشروعات التنمية.

ب -إستخدام آليات المشاركة التي استخدمتها ألمانيا وخاصة:

- الآليات التي تعتمد علي إثارة الخيال لدي المواطنين مثل التصور الذهني.
- استخدام الإنترنت لتوسيع عمليات المشاركة.
- إشراك الأطفال والنساء في عمليات المشاركة عن طريق عمل احتفالات في المدارس وغيرها.
- تحديد احتياجات السكان وإشراكهم بفاعلية في مراحل المشروع المختلفة.
- إعادة الثقة بين السكان والجهات المسؤولة عن تنفيذ المشروع وذلك لسهولة العمل وضمان مشاركة السكان في المشروع ولكي يتم المشروع بمراحل زمنية محددة خلال جدول زمني.
- إيجاد مصادر التمويل قوية وموثوق بها ويعتمد عليها، والبحث عن مصادر تمويل جديدة.

٤ - نماذج محلية لعملية المشاركة المجتمعية في المخططات الإستراتيجية لبعض المدن المصرية (مشروع التنمية المتواصلة لمدينة الإسماعيلية – ومشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر).

وبدراسة عملية المشاركة المجتمعية عند إعداد المخططات الإستراتيجية للمدينتين يمكن تقييم عملية المشاركة عن طريق إظهار أهم الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية لكلتا المدينتين كما في جدول رقم (٣).

جدول رقم ٣ - نماذج محلية لتجربة المشاركة المجتمعية في إعداد المخططات الإستراتيجية (المصدر الباحث عن المصدر ١٤،١٥)

المدينة	الإيجابيات	السلبيات
الإسماعيلية[١٠]	اجتماع ومقابلات الأطراف ذات الصلة للتعريف بالمشروع - تحديد أهم المؤشرات التنموية للمدينة في القطاعات المختلفة - وضع خريطة معلوماتية للمدينة تحديد الرؤية المستقبلية للمدينة وفقا للأصول والإمكانيات - وضع وتحديد المشروعات اللازمة وذات الأولوية للمدينة - وضع الخطة الإستثمارية للمدينة وتحديد مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ المشروعات - وضع مخطط استعمالات الأراضي والحيز العمراني الجديد للمدينة	- لم يحدد الدليل المرجعي نسبة مشاركة الأطراف ذات الصلة - ضعف في قاعدة البيانات وتضارب في بعضها مما يؤثر علي توصيف المدينة وصعوبة تحديد المشروعات ذات الأولولية - ضعف الميزانية العامة اللازمة لتمويل المشروعات، وضعف التمويل المحلي وعدم كفاية الدعم المالي التي تقدمها الحكومة المركزية - لايوجد نشر في وسائل الإعلام عن مشروع المخطط الإستراتيجي للمدينة لإتاحة معرفتة للفئات المختلفة - تأخير إعتماد المخطط الإستراتيجى للمدينة حيث تتراوح بين 5 – 3 سنوات أدى إلى قيام مديريات الوزارات بتنفيذ مشروعات الخطط المدرجة لديها دون الرجوع إلى مخرجات المخطط الإستراتيجى
الأقصر[١٤]	تم استطلاع أراء السكان من خلال استمارات استبيان تبين أن جميع السكان يعلمون بوجود مخطط لمدينة الأقصر - يحتوي المخطط علي مجموعة من المشروعات التنموية إحتمالية تقبل السكان للمخطط بعد شرح جوانبة المختلفة لهم، وبعد تنفيذ مشروعات التنمية الإقتصادية بالمخطط	- ٩٤% من السكان لم يتم أخذ رأيهم، و٦% تم أخذ رأيهم بحكم وظيفتهم دون أن يعلمو الهدف من المخطط ولكن مجرد العلم بالشئ - تفريغ المدينة من الخدمات والأنشطة بخلاف النشاط السياحي، ونقل السكان من قلب المدينة الحالية إلي مناطق نائية تنقصها الخدمات والمرافق - رفض نسبة ٦٨,٧٥% من السكان استكمال المخطط ووافق الباقي علي استكمال المخطط - عدم توافر التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الإقتصادية

من الجدول السابق يمكن استنتاج بعض الصعوبات التي تواجه المخطط الإستراتيجي للمدن المصرية نتيجة لضعف عملية المشاركة المجتمعية وهي المركزية وعدم الوضوح في التنسيق بين الأدوار المختلفة للأطراف ذات الصلة للإشتراك في المخطط وضعف الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات:

أولا - المركزية

أدت المركزية الشديدة كما فى مدينة الأقصر إلى إضعاف قدرة الوحدات المحلية على التخطيط طويل الأمد وعلى ضعف تقديم الخدمات المحلية والإستجابة لإحتياجات المواطنيين اغياب التنسيق على المستوى المركزى بين الوزارات المختلفة، وعدم رضا السكان عن المخطط.

ثانيا -عدم الوضوح في التنسيق بين الأدوار المختلفة للأطراف ذات الصلة للإشتراك في المخطط.

يوجد فجوة واضحة بين الأدوار المنوط بها بعض الأطراف ذات الصلة من الهيئات والمؤسسات المشاركة فى عملية التخطيط التنموى فى القانون وبين الدور الفعلى الذى تقوم به تلك الأطراف، مما من شأنه اهدار الجهد والموارد التى تتم تخصيصها لإعداد تلك المخططات وكذلك تراخى الإدارات المحلية للمشاركة فى عملية إعداد المخطط

الإستراتيجى والإهتمام فقط بالمناقشة والحوار هو الإشتراطات البنائية ومناطق الإمتداد العمرانى والأحوزة العمرانية بالإضافة الى عدم توافق مخرجات المخططات الإستراتيجية (المشروعات المقترحة) مع عملية إعداد الخطط القطاعية من قبل الوزارات المعنية المختلفة السنوية وميزانياتها، والأجهزة التنفيذية بالمحليات ومن ثم الإخفاق فى تحقيق الأهداف المرجوة من عمليات التخطيط والتنمية

ثالثا - ضعف الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات

يعتبر ضعف الموارد المالية من أصعب التحديات التى تعوق جهود التنمية، ولذلك لابد من إشراك القطاع الخاص فى تمويل مشروعات المخطط وتشجيع التمويل المحلي.

مقترح صياغة آليات لتفعيل المخطط الإستراتيجي باستخدام عملية المشاركة المجتمعية:

أولا - المشاركة المجتمعية وبناء القدرات

رفع وتهيئة الأطراف المشاركة (الجهات التنفيذية منظمات المجتمع المدنى والمجتمعات الأهلية) وتنمية قدراتهم لإكسابهم المهارات الكافية للتخطيط ورسم الإستراتيجيات والأليات التى يمكن بها تنفيذ الإستراتيجية ومتابعتها وتقويمها، وأليات المسآلة والمحاسبة عن مراحل التنفيذ ونتائج المتابعة، وتمثيل كافة الوزارات المعنية (المستوى المركزى)، والمستوى الإقليمى(هيئات التخطيط الإقليمى)، والمحلى فى فرق العمل القائمة على العمليات التخطيطية للمخططات الإستراتيجية على المستويات المختلفة.

ثانيا – اللا مركزية

التوجه نحو تفعيل اللامركزية في وضع إستراتيجية مالية وإدارية وسياسية على المستويات المحلية والتفكير في رؤية واضحة لإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ والمتابعة مع وضع آليات واضحة لإشراك المواطنين وتعزيز المساءلة الإجتماعية.

ثالثا - تنويع مصادر التمويل المحلى

لا يستطيع القطاع الحكومي في مصر توفير الموارد المالية لكافة المشروعات والأنشطة والخدمات العامة المقترحة بالمخططات الإستراتيجية، بينما يقتصر دوره على وضع أولويات إستثمارات القطاع الحكومي على أساس درجة الإحتياج الإجتماعي والإقتصادى، وتوفير المناخ المناسب لتشجيع إستثمارات القطاع الخاص بعقد برامج للترويج والتسويق حول فرص الإستثمار فى المشروعات المختلفة، حيث تستطيع آليات السوق المحلية أن تحقق الإستدامة والكفاءة في التشغيل، ويتم التوجه لمصادر التمويل غير التقليدية فى كثير من المحليات وتنويعها وهى ترتبط بالطبع بقدرة التمويل الذاتى للمدينة وطبيعة المشروع وجداوه الإقتصادية.

٥ - النتائج

في ضوء الدراسات السابقة للنماذج العالمية والمحلية التي توضح دور المشاركة المجتمعية في تفعيل المخططات الإستراتيجية للمدن يتم استخلاص النتائج الآتية:

- لايمكن نجاح العملية التخطيطة بما فيها الشق التنفيذي إلا بوجود الدعم السياسي والإداري والدعم الفني والأهلي والإعتمادات المالية بشكل متوازن.

- إشراك السكان بفاعلية في وضع المخططات الإستراتيجية يؤدي إلي سهولة تحديد المشروعات اللازمة وذات الأولوية، وضمان مشاركة السكان في عملية تنفيذ المشروعات مما يؤدي إلي تفعيل المخطط الإستراتيجي.

-إعادة الثقة بين السكان والجهات المسؤولة عن تنفيذ المشروع وإيجاد مصادر تمويل مختلفة يعتمد عليها يؤدي إلي سهولة العمل بالمخطط وسهولة تنفيذ المشروعات علي أرض الواقع.

- وضع القوانينن الصارمة التي تكفل للمواطن حق المشاركة في عمليات التنمية يلزم رئيس مجلس المدينة بأن يشاورالمواطنين بشأن متطلباتهم وأرائهم ويتخذو قرارا فيها مما يؤدي إلي مشاركة أكبر شريحة من السكان في وضع المخطط الاستراتيجي.

- المركزية الشديدة في مشروعات التنمية عامة وفي المخططات الإستراتيجية خاصة يؤدي إلي إضعاف هذه المخططات وإضعاف عملية المشاركة بها مما يؤدي إلي عدم تحديد احتياجات السكان وعدم تحديد المشروعات اللازمة بدقة.

- تحتاج عملية تفعيل المخططات الإسترا تيجية للتعريف والدعاية والتوعية والثقافة لدى كل من المواطن العادي ورجال الأعمال ومسئولي الإدارات الحكومية والأكاديميين، وذلك

لتحقيق المناخ المناسب لتفعيل المخطط وتوليد القناعة لديهم جميعاً بأهميته وذلك عن طريق عقد الندوات التثقيفية وعقد الإجتماعات وورش العمل وغيرها.

٦ - التوصيات

نتيجة للنتائج السابقة يتم اقتراح مجموعة من التوصيات التي تهدف إلي رفع كفائة عملية المشاركة الشعبية في المخططات الإستراتيجية للمدن وهذه التوصيات كالتالي:

- ضرورة الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مشروعات التنمية العمرانية عامة ومشروعات إعداد المخططات الإستراتيجية خاصة بالمشاركة المجتمعية.

- ضرورة إشراك المجتمع المحلى والمواطن بعد تعليمه كيفية المشاركة وصنع القرار فى إعداد الرؤية المستقبلية للمدينة وخطة إستراتيجية تنمية المدينة نظراً لأن هذا القرار يمس حيوية وخصائص البيئة العمرانية وفرص العمل بتلك المدينة بشكل مباشر.

- التركيز على رفع درجة الوعى والتدارك وتواجد درجة عالية من التنسيق والتفاعل بين الجهات ذات الصلة المتداخلة في عملية التخطيط الإستراتيجى، من خلال صور متعددة من الشراكات المختلفة، وأشكال التعاون المتعددة.

- ضرورة تفعيل دور المرصد الحضرى الوطنى بالهيئة العامة للتخطيط العمرانى من خلال بناء نظام معلومات تخطيطي عمراني قوي وفعال، يوفر ويتيح صورة ومؤشرات شاملة ودقيقة وواقعية، عن القطاعات والمجالات الإقتصادية المختلفة، بحيث تتحول إستراتيجية تنمية المدينة بكافة جوانبها إلى عناصر قابلة للقياس لإمداد راسمى سياسات التنمية ومتخذى القرار بها للمساهمة فى إعداد وتطوير السياسات الحضرية الوطنية.

- ضرورة العمل على إستقطاب أكبر قدر من الإستثمارات الخارجية، واستحداث آليات جديدة للتمويل والإستفادة من تجارب الدول الأخرى، بحيث يتحول دور الحكومة من منتج للمشروعات الإستثمارية إلى منظم لسوق الإستثمار فى المشروعات مع توفير التسهيلات والدعم اللازمين لضمان كفاءتها وفاعليتها.

THE ROLE OF COMMUNITY PARTICIPATION IN ACTIVATING STRATEGIC PLANS FOR CITIES

Eng. Gehad Mostafa AL Khiat[1], Ass. Prof. Zaker Mousa Tamam[2], Ass. Prof. Mahmoud Ali Ahmed[3]

ABSTRACT

Community participation is one of the main pillars of the urban development process, as it provides the opportunity for different groups of society to contribute to the preparation, management and implementation of development plans commensurate with their needs and aspirations, in a manner that ensures the achievement of comprehensive national development goals.

The research presents a study of the concept of community participation and its importance in activating strategic plans for cities, and identifying methods and levels of participation, then the research sheds light on foreign models (Germany - Singapore) and local models (the continuous development of the city of - Ismailia - the comprehensive development of the city of Luxor) for the process of community participation in preparing the plan The strategy, as these models show the extent of the impact of the participation process on activating the plan and identifying projects with priorities.

In this study, the researcher relies on the induction approach in reviewing the previous literature of the concepts of community participation and its importance in activating strategic plans, and also adopts the deductive approach in devising mechanisms for how to activate the strategic plan through the process of community participation.

Finally, the research concludes with drafting mechanisms to activate the strategic plan using the community participation process, and developing a set of recommendations aimed at raising the efficiency of the process of participation in strategic plans for cities, in order to turn them into projects that can be implemented on the ground.

1- Bachelor of Urban Planning Engineering - Al Azhar University
2-Assistant Professor, Department of Urban Planning, Faculty of Engineering, Al-Azhar University.
3- Assistant Professor, Department of Urban Planning, Faculty of Engineering, Al-Azhar University

المراجع

١ -عبد الرحيم قاسم قناوي - المشاركة المجتمعية في التخطيط العمراني– دار البشير للثقافة والعلوم - جمهورية مصر العربية - الطبعة الاولي - ص٢٢ -,٢٠١٧

٢ - قياتي عاشور - دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية - مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد١١ – مركز جيل البحث العلمي – الجزائر - ص٨٠ - اكتوبر٢٠١٧.

٣ - مؤسسة تكامل لاستدامة التنمية - الدليل الإرشادي للتنمية بالمشاركة مفاهيم عامة وإطار تنفيذي المبادرات المحلية كنموذج - مؤسسة هانس زايدل الألمانية – ميونيخ - ص١٢ - ,٢٠١٥

٤ - طارق بركات - تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية - مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الهندسية المجلد(٣٦) العدد(٥) ص٧٥ -سوريا - ٢٠١٤.

٥ - وزارة الإسكان والمرافق – والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني – دليل عمل المخطط الإستراتيجي العام للمدن المصرية - ص١٠ -جمهورية مصر العربية - ٢٠١٥.

٦ - صندوق تطوير وإقراض البلديات - المشاركة والمشورة المجتمعية - تدريب عملي تدريبي - ص ٧ إلي ص١٢ – فلسطين – آيار٢٠٠٩.

٧ - وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية – الهيئة العامة للتخطيط العمراني - خطة المشاركة لمشروع المخطط الإستراتيجي للقاهرة الكبري - توثيق عملية المشاركة العامة - مرحلة ماقبل إعداد المخطط – جمهورية مصر العربية - ص١١ ،١٢ – أكتوبر2013.

٨ - منال عرسان سعيد قرارية - آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية - كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين – ص(١٣،١٤) - ٢٠٠٤.

٩ - عابد محمود جاد ومصطفي محمد الشناوي - تفعيل المخططات الإستراتيجية للمدن المصرية دراسة تطبيقية على مدينة أبو كبير - محافظة الشرقية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني المخطط الاستراتيجي لمدينة أبو كبير، الخطوة الثانية - ص٤ - ٢٠١٠ م.

١٠ - محمود فؤاد محمود - صياغة منظومة آليات إعداد المخططات الإستراتيجية العمرانية للمدن المصرية دراسة حالة محافظتى الإسماعيلية والفيوم - قسم العمارة والتخطيط العمرانى بكلية الهندسة - جامعة قناة السويس جمهورية مصر العربية – ص٧٨٠ - أغسطس ٢٠١٦.

١١ - ريهام محمد جمال جودة - المشاركة المجتمعية مفتاح حل لغز العشوائيات - جريدة مركز طارق والي للعمارة والتراث - جمهوية مصر العربية - ٢٠١٦.

١٢ - ماهر لفاح، سامي شيخ ديب، صفية حمودي - نحو تعزيز مشاركة اصحاب المصلحة في العملية التخطيطية العمرانية - مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الهندسية المجلد (٣٦) العدد (٥) - سوريا ٢٠١٤م.

١٣ - أحمد محمد علي رضوان - التصميم بالمشاركة نحو تطوير عمارة القرية المصرية - رسالة ماجستير - قسم العمارة – كلية الفنون الجميلة–جامعة حلوان جمهورية مصر العربية - ٢٠٠٧.

١٤ - ريام محمد الصغير محمود المرشدي - مخطط التنمية الشاملة لمدينة الأقصر بين النظرية والتطبيق من منظور المشاركة المجتمعية – جريدة المنيا للعلوم والتكنولوجيا - عدد٣١ - رقم٢ - جمهورية مصر العربية - يوليو ٢٠١٢.